

شاهد يوميه

هي .. إلا مكاف..

عبد الرحمن بجاش

شكا صاحبني ضاحكاً من أولاده قائلًا: كيف يمكن لي اقتناعهم بالتعامل مع أختهم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات إلا ما خلق كل منهم لأخيه..

قلت: ما الذي حصل؟

رد: كلما قلت هذه أختكم ليست مكلفة بخدمتكم بالحق والباطل وأتمت تضعون رجلاً على أخرى يصرون على أن ذلك واجبها.. ويضيفون بهود، بغضب الروح: هي.. إلا مكلف..

وهنا تأتي إلى بيت الفصيح وهو ما يتعلق بالنظر الدونية من قبل الأجداد وازدواج التفرقة إلى الأم والأخت.. ما يجعلنا نسأل: لماذا؟

ويضيف صديق آخر: بالرغم من كل المحاضرات في المنزل وبرغم الممارسة اليومية أمامهم إلا أن الأولاد يظلون مصيريين على التعامل مع الأم والأخت على أنها «مكلف»..

ويقول صديق ثالث: اعتمد دخول المطبخ لمساعدة الزوجة وأسماً الأولاد وظل أتباع نظراتهم المستنكرة، واعتمد عمل ما تقوم به أمهم إلا أنهم يواصلون التعالي!

وأسال أنا: هل الوعي العام هو المستول؟ هل هي المدرسة مسؤولة؟ هل هي برامج التلفزيون القاصرة؟ هل هي التربية في البيت؟ يبدو أن كل ما ذكر هو المستول وأسباب أخرى فكيف نتحدث عن أشياء كبيرة وفي منازلنا مشكلة المشاكل قولوا لي؟

bagash321@maktoob.com



● ما أقسانا وما اظلمنا حين نتعقد أننا وحدنا من يعاني ومن يكابد ومن يقالم ومن يحابه مشاق الحياة.. بينما لا نحس ولا ندرك إلا نحن من يتعبد ويتالم بلقبنا وهموم وصعوبات لا نعرفها ولا نخفيها ولا نختر على بالنا..

ولأننا لا نعمل بالمثل القائل من رأى مصائب الناس هانت عليه مصائبه، فكل منا يعتقد أنه اتسع الناس وأقلهم حظاً وأشدهم يؤساً، لأن الفرد لا يفكر إلا بنفسه ولا ينظر إلا إلى حاله لوحده، وهذه من طباع الإنسان الأنانية.

● ولا أزعمني أنني اختلف عن هذه النوعية من البشر أو أن أي طبيعة أخرى مثاليه، لكن ما هزني وحرك وجداني ولفت نظري إلى ما حولي وجعلني أسعى للتفكير بطريقة أخرى والنظر إلى حالي بعين راضية وقلب يزيد من حمد الله ويشكره في السراء والضراء، هو ذلك المواطن الذي استوقفتني فجأة أمام منزلي ليطلب مبلغاً غير معتاد من المال.. فحسبته واحداً من أولئك الشباب الذين انخرطوا مؤخراً بكثرة في سلك الشحانة وامتهنوا التسول بهيئاتهم القوية وملاسيهم النظيفة، ويادرت لصدته بصورة هابدة وإعجاباً لائقة.. سمعته بعدها يتمتم، وقد هم بالانصراف، عن خيَّاط وعده بقطعة قماش للكفن ولم يف بوعده.. فضض وهو يضرب أنفسهم في أسداس.. فقتبعته لاستيضاح الأمر.

● فعاد ليسرد لي حكايته.. أو بالأصح مسأته واضعاً لي أنه أحد الجيران الذين لا تعلم عنهم شيئاً بحكم المدنية وشروط الحياة الحضورية المظروعة.. والخلاصة أن ابنته ذات الـ ١٣ ربيعاً توفيت في البيت ولم يجد قيمة كفن يلف جثتها ويكفنها بالدفن.. فسامت بما قدرني الله وقدره.

● الحكاية.. كما ترون بسيطة.. والموضوع لا يتعدى ثمن قطعة قماش من النوع الأبيض العادي جداً.. وباستطاعة أي منا أن يؤمن هذه القطعة وأن يحصل عليها.. لأي غرض كان..

● لكن الأمر يختلف كلياً إن كانت الحاجة لهذا القماش لأجل الكفن ودفن لثة الكبد.. ويرزاد الوضع مساوية حين لا يجد أباً مائل به جثمان ابنته بينما قلبه ينزف دماً ويتقطع حزناً وأماً.

almalemi@hotmail.com

النظام العربي بين الإندثار والتجديد

د. عمر عثمان سعيد العمودي

٤- مسألة الوحدة العربية وشكلها المنتظر يجب تركها للمستقبل ولما يحدث على أرض الواقع من تكامل وانصهار وتداخل بين شعوب وأفراد الأمة العربية في المصالح والعمل والصناعة والسياحة والاستثمار... الخ.

٥- الاعتراف بأن العمل الوحدوي لا يتحقق بدون معاهدات واتفاقات رسمية يجب الإلتزام ببنيها والعمل على تنفيذها من كافة الأطراف الداخلة فيها والموقعة عليها.

٦- هناك حاجة حقيقية وواقعية وضرورية لوجود تكتل وحدوي رائد ضمن المسيرة العربية الشاملة يدعو للوحدة ويحرض عليها ويحافظ على بقاء النظام العربي وتطوره وهذا التكتل لا يجب أن يتحور حول دولة واحدة وزعيم واحد لأن تجربة بروسيا وسيسار وكالبرازيل والجمهورية المتحدة بين دمشق وبغداد والقاهرة ومكة، وحالياً وكحد أدنى بعد انهيار العراق مؤقتاً فإن هذه النواة يمكن تصورها في شكل تكتل يتمد من القاهرة إلى الرياض إلى دمشق.

٧- ضرورة التغلب على مشكلة الفجوة العلمية والمعرفية، والعسكرية والتكنولوجية القائمة بين العرب وغرباً ويمكن للتكتل النواة أن يتشكل من دول عربية متميزة من حيث المكانة والقوة والتأثير في قلب المنطقة العربية كالمربع الممتد بين دمشق وبغداد والقاهرة ومكة، وحالياً وكحد أدنى بعد انهيار العراق مؤقتاً فإن هذه النواة يمكن تصورها في شكل تكتل يتمد من القاهرة إلى الرياض إلى دمشق.

٨- ضرورة الاستفادة من عوائد النفط العربي وفوائده النفط العربي في عملية التنمية العربية الشاملة وفقاً لقواعد الاستثمار الدولية وبما يحفظ حقوق الجميع وتجنباً لما تواجهه الأموال العربية في خارج الوطن العربي من مخاطر وتهديدات في صور عدة كالإبتران والتجديد والمصادرة والتاكل.

٩- ضرورة حدوث تحولات إيجابية في مؤتمرات القمة العربية لصالح العمل العربي العام البنائي والمثمر والمجدي بعيداً عن الشكليات والصخب الدعائي والشعارات البراققة والقرارات المتناقضة التي لا ينفذ منها سوى الزر اليسير.

١٠- وجوب أن ترتبط التنمية القطرية بالتنمية العربية، والأمن القطري بالأمن العربي والتقدم والرخاء القطري بالتقدم والرخاء العربي، وأن تعمل جميع الدول العربية على الحد من انذاعاتها السلبية نحو الهوية القطرية والقوانين والأنظمة القطرية والبيروقراطية القطرية الحقيقية المنافية لروح العصور والمركلة لعملية الاندماج والتكامل والانصهار العربي المشمودة والمستهدفة في مسيرة العمل العربي المشترك.

١١- على العرب أن يدركوا أن بقاهم دولياً بعيداً عن هيمنة الغير يتطلب تضامنها وتكتملها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأن التكتلات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي سمة هذا العصر حتى بالنسبة للدول الكبرى الغنية والقوية والمتقدمة، وأن أي دولة عربية لا تستطيع أن تعتمد بصفة دائمة على دولة أجنبية كبرى وأن عليها أن تعتمد على ذاتها في حل مشاكلها وعلى نسجها الطبيعي العربي العام والوحدة العربية هي سفينة النجاة ضد الأخطار المحدقة بالعرب.

وعافيتها، قوة النظام العربي تستمد من قلبه النابض بالحياة وقلبه النابض بالحياة هو جماهير وشعوب الأمة العربية ذات الحيوية والدينامية والتجديد، وقد أثبتت هذه الأمة في كل الظروف الصعبة الماضية أنها أمة مجيدة بأسلة لا تقبل المذلة والهوان ولا تستسلم لإرادة أعدائها.

وأول جسر ومعبور يتعين على الحكام والقادة العرب سلوكه حفاظاً على استقلال دولهم وسيادتها وضمان تقدمها وتطورها وللخروج من حالة التيهي الهيئية والمؤالة المذلة والدليل لأعداء العروبة والإسلام في معبر وطريق الشورى والمشاركة والديمقراطية والانفتاح على الجماهير وهموم الجماهير وإصلاح العلاقة معها عبر مختلف المؤسسات الوطنية المتحررة في المجتمع.

الحكام العرب مطالبون في الوقت الحاضر بتوثيق شرعية وجودهم في الحكم من خلال التعبير عن مشاعر أمتهم وإرادة أمتهم وضيمير أمتهم وعيها الجماعي والحكم على أساس العدالة والمساواة وخضوع الجميع لسيادة القانون والنظام العام، والحكام العرب مطالبون بإعادة قراهم طبيعة الحكم وفهم مكانتهم في المجتمع وطبيعة صلاحياتهم ومسؤولياتهم في الحكم ولهم أسوة حسنة في أول خليفة إسلامي «أبو بكر الصديق» عندما بوع بالخلافة، وعندما توجه إلى أفراد المجتمع يعرض عليهم برنامجهم في الحكم ويطلب منهم العون والمؤازرة قائلًا: «أيها الناس إنما وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنتم فاعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، أطيعوني ما طاعت الله ورسوله وأني عصيته فلا طاعة لي عليكم... الخ».

قواعد التجديد وإصلاح النظام العربي

تستند فكرة العروبة والقومية العربية على ركائز عامة وخاصة على جانب كبير من الموضوعية والقبالية لتحقيق التنفيذ رغم صعوبات الواقع العربي وكثرة المعوقات الاقليمية والدولية، وهي وإن تداخلت في مكوناتها بعض أوجه الرومانسية وبعض الجوانب العاطفية والأيديولوجية إلا أنها ليست بالفكرية أو المشروع الخرافي الأسطوري، وانطلاقاً من هذا المنطلق والتوجه الذي تؤمن به أغلب جماهير وشعوب المنطقة العربية فإن أهم أسس الإصلاح والتجديد للنظام العربي والتضامن العربي الوحدوي هي:

١- يتفق النظام العربي والعمل العربي المشترك منذ قيام جامعة الدول العربية إلى وجود نظرية أو استراتيجية عربية عامة تحدد الثوابت والالتزامات والأهداف المكنة والبعيدة على ضوء معطيات الواقع والوسائل الموصلة إليها في طريق الوحدة العربية والأمن العربي المتكامل الأبعاد من الدوحة إلى قاس من حلب إلى عين.

٢- ضرورة تفعيل وتطوير دور الجامعة العربية وعدم تحويلها إلى مشجب «شماعة» لأخطأ الحكومات العربية، فهذا الجهاز القومي العام وحتى في كونه الحالي هو شكل من أشكال الكونغريدالية الدولية وما ينقصه هو تنشيط مؤسساته المختلفة وإصلاح وتعديل ميثاقه ليرآكب الأجهزة والمنظمات المماثلة للجامعة الأوروبية مع ضرورة تنفيذ قرارات هذه المنظمة المتجددة وفتح المجال أمامها لتقوم بدور رائد في مسيرة الوحدة العربية.

٣- ضرورة إحياء وتجديد نظرية الأمن الجماعي العربي وإقامة تحالف عسكري عربي عام ودفاع عربي مشترك وتنسيق السياسات والمواقف الخارجية السياسية والإعلامية.



تكررت يوم السبت الماضي وأنا استمع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في نفس اليوم ذلك الدور الكبير الذي جاء في وقت مبكر ففي منتصف فبراير من عام ٢٠٠٤ م كما ذكر وبمبادرة من الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وجهت اليمن يومها رسالة إلى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة (الدول العربية) حينذاك تتعلق بمشروع الملحق الذي تقدمت به الجمهورية اليمنية للجامعة الدول العربية لاجراء الة تنظيم دورية انعقاد القمة العربية.. وجاء ذلك المشروع كإسهام يمني لتنظيم انعقاد القمة العربية لتكون على غرار المنظمات الإقليمية والدولية.. كما جاءت تلك المبادرة إيماناً من اليمن بأهمية إحياء التضامن والعمل العربي المشترك وتكون اليمن أيضاً من الدول المؤسسة للجامعة عام ٤٨ م وفي ٢٧ فبراير من نفس العام عقد المندوبون الدائمون لدى الجامعة اجتماعاً تشاورياً لمناقشة البند المقدم من اليمن ومقتراح الأمين العام الراج البند تحت عنوان (تعدين دورة انعقاد القمة العربية) وكانت تسع قمم عربية سابقة قد اكدت على ضرورة إستمرارية انعقاد القمة بشكل منتظم سنوياً وإن سبغ قمم حدثت شهر نوفمبر من كل عام.. وكانت القمة العربية الطارئة قد عقدت في القاهرة ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٠ م بمشاركة الدول الأعضاء ال ٢٢ في جامعة الدول العربية وجاء في بيانهم الختامي ما يلي (وفي هذا الصدد يقرر القائد الأمين العام الأراج المرحلة القفعية اعتماداً الآلية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية ولم يشترط الملحق الخاص بالانعقاد الدوري أن يكون الحضور إلى القمة من الرؤساء والملوك والأمراء وإنما حدد الحضور على مستويين ثلاثة وذلك كالتالي:

● ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية أو من يمثلهم على مستوى القمة.

● وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم.

● المندوبون الدائمون ..

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل نفذ القادة العرب هذا القرار لاتعقاد الدوري للقمة في ٢٢ من مارس من كل عام؟

الأحد:

● حاولت يوم الأحد الماضي أن اطلع على بعض الكتب المدرسية لتلاميذ الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسية ومن تلك الكتب كتاب الأخلاق والصحافة الخ.. وما لفت نظري أن تلك النصوص والمواد مقرة للتلاميذ في كتاب واحد وعليهم أن يقرأوها بانفسهم وحتى الخط والاملاء عليهم أن يعلموه من الكتاب.. ونسألت في نفسي ولت أتفق على أن يتم استيفاء هذه الكتب في المدارس والمدرسة إذا كان التلميذ ملزم بتعليم نفسه بنفسه من خلال الكتاب المدرسي.. ولا ينبغي أن يكون المعلم يقوم بكتابة الخط في السبورة ويلزم التلميذ بالكتابة صفة كاملة وكذلك الاملاء يقوم بالاملاء عليهم وتقدم له الكراسات لتصححها ويلزم التلميذ بكتابة الأخطاء عدة مرات حتى يقن كتابتها.. حاولت اختبار بعض التلاميذ من الكتاب المدرسي في الخط والاملاء ولم يتقوا مهمة واحدة صحيحة.. فمن هو المسؤول عن هذا الفراغ المعنى في التلاميذ؟

● يوم الاثنين الماضي شكأ لي أحد الموظفين حول معاملته الحالية من المسؤول الأول في الجهاز الإداري وموقعه كأعمال المعاملة لكن بعض صفار الموظفين كما يقول حاول عرفقتها واجتهد بالرغى إلى المسؤول بأن هناك خطأ في الإجراءات وهذه الأحداث في معظم المعاملات في كثير من الدوائر قد يتصدى لها صفار الموظفين بقصد العرقلة.

شعر

للإسمام الشمران مكورياتي
إن الليسالي في الخسار قد عفدت
ولها على جيبه الزمان لايبعا
ولذا حكمت لها بكل مذهب
إن بات صغار صرار مثلي قاضيياً

من أجل استرداد أرضه المسلوبة ويدافع عن عرضه وماله بانه «إرهابي» وليس ذلك فحسب بل يسعى نحو كل ما شأنه بطمس من على ذاكرة الشعوب سلوكيات وتصرفات اليهود الوحشية وغير الإنسانية.

ولعل ماشرته صحيفة الأسبوع المصرية حول مشروع أعد من قبل الإدارة الأمريكية تحت مسمى تحديث الثقافة العربية واعتباره جزءاً من خطة الإصلاح في المنطقة ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي سيجري اعتماده في نهاية شهر يونيو المقبل والذي يستهدف اختراق خصوصيتنا لغوية كتابية ونطقاً تحت مبرر إيجاد لغة مشتركة للفهاف بين الشعوب نظراً لصعوبة تعلم وفهم واستيعاب اللغة العربية لدى الأجانب والعرب معاً بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير حروف الآيات القرآنية تحت مبرر استيعاب وفهم نصوصه وبما يسهل تحقيق الغاية الصهيونية من القيام بتحريفه.

يستدعي من الأمة أن تسعى نحو التاكيد من صحة ماينشر من مشاريع تستهدف خصوصياتنا أصراً ضرورياً بما يكفل التضامن والتوحد في المواقف إذا ماأثبتت مصداقيتها وبما يكفل منع إصدارها بدلاً من الانتظار حتى يقع الفاس في الراس، وخصوصاً إذا ماعلمنا أن النشر كثيراً مايرتبط بجس نبض الأمة.

● خلاصة القول:

إن الصهيونية منذ إنشائها وضعت لنفسها بروتوكولا اسمته «بروتوكول بني صهيوني» ومنذ ذلك التاريخ تسعى جاهدة إلى ترجمة مضامينها إلى أرض الواقع، وأن هنالك العديد من المؤشرات بان المجتمع الدولي أصبح أسير بني صهيون مما يجعل كل مشروع ينشر محتملاً وتنبئه كذلك محتمل..

● فهل الأمة ستستيقظ قبل أن تشتعل फिरان أم سيكون حالها حال أبي طالب عندما قال: «أنا رب إبلي ولبييت رب يحميه».

متى تستيقظ الأمة..؟! متى تستيقظ الأمة..؟!

مناع مانع العميئي

● لو تعمنا في التطرف الديني السائد في الدول العربية والإسلامية سوف نجد أنه ناجم عن جهل في المفاهيم أو انحراف السلوك القومي ولحصره واستئصاله يتم من خلال تصحيح هذه المفاهيم وهو مايسهله قيادتنا السياسية في إطار محاربة الإرهاب، وما يستحسن القيام به في إطار الدول العربية والإسلامية كما يستحسن منع نمو جذوره من خلال تبني كل دولة خطة تكفل تغطية الأفراد بجرعات دينية مكثفة وليس العكس حتى لايتلقون جرعات مفعمة بداء التطرف وحتى يتحشرون من خناجر الغزو الفكري.

أي بمعنى آخر أن استئصال وعلاج التطرف من الممكن تحقيقه في بلداننا العربية.. إلا أن التطرف المتفشي في أوساط أفراد المجتمع اليهودي استحالته استئصاله لأن الدولة والمؤسسات الدينية هي من تنمي هذا التطرف وأوجدت منهاج ديني لتعليماته تؤكد بان اليهود هم شعب الله المختار!، وهذا من وجهة نظرهم ليس طرفاً وإنما حقيقة.

ولقد تمكنت الصهيونية العالمية من فرض هذه الحقيقة على المجتمع الدولي وتحت مظلة التعامل المدنية المسماة بأسطورة (أرض الميعاد) تمكنت الصهيونية من جمع الأموال وجر اليهود إلى فلسطين، وبطرق ووسائل شتى تمكنت من السيطرة على القرار السياسي في معظم الدول الغربية وصل هذا التأثير إلى درجة الإبتران والاجبار على تقديم كافة الدعم المادي والسياسي لغرس

متواصلا من قبل الكيان الصهيوني عبر ما يقوم به من افراط في استخدام القوة وممارسة إبتهج الجرائم ضد الشعب الفلسطيني الذي يطالب بحقه في الاستقلال وتقرير المصير ويأتي احتلال قوات التحالف للعراق .. ليتمثل تجاوزاً صارخاً للاجماع الدولي .. وخورفاً فاضحاً للقانون الدولي الذي لا يجوز استخدام القوة واحتلال أراضي دولة مستقلة ذات سيادة.

في هذا السياق لا يمكن الفصل بين ما يقوم به الكيان الصهيوني في الارض المحتلة وممارساته البشعة في فلسطين وبين الممارسات والجرائم التي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق.

ولعل جرائم التعذيب التي تقوم بها قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني في السجون والمعقلات العراقية، وكشف النقاب عنها خصوصاً تلك الصور التي تعكس الممارسات والجرائم لقوات الاحتلال الأمريكي والبريطاني حول ما يحدث من جرائم ضد العراقيين المعتقلين في سجن ابو غريب، بالإضافة إلى المشاهد التي تثبت عبر القنوات الفضائية ونقل ما يحدث من قصف عشوائي للاحياء المدنية في العراق وبخاصة ما تعرضت له مدينة الفلوجة وسقوط عدد كبير من الضحايا معظمهم من الاطفال والنساء والشيوخ .. ان كل ما حدث في المنطقة العربية والإسلامية بصورة عامة، وفي العراق وفلسطين بصورة خاصة من ممارسات وجرائم بشعة يبني لها الجبين الإنساني في العالم أجمع (شرقا وغربا) يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بان تلك الممارسات والجرائم اللا انسانية التي تتم ممارساتها في المنطقة العربية سواء من قبل القوات الصهيونية في فلسطين .. أو ما تقوم به قوات الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق لأكثر من عام .. ماكانت لتحدث .. أو تعترض في المنطقة العربية لولا ميزان الكل بمكاليين .. وهي قاعدة خاصة كتب لها النيات في ميزان الأمم المتحدة حتى صارت مضرباً للأمثال .. بل يمكن القول بان عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية على الكيان الصهيوني وعدم حل مسألة الصراع العربي الصهيوني طوال أكثر من خمسة عقود من الزمن تقريبا .. بالإضافة إلى احتلال قوات التحالف الأمريكي والبريطاني للعراق (كدولة عربية ذات سيادة) هي من الحقائق التاريخية (الدائمة) التي تؤكد بان سياسات الكيل بمكاليين .. وازواجية المعايير في اتهام المقاومة المشروعة ضد الاحتلال سواء كان في فلسطين أو العراق بالارهاب .. إنما تعكس منطقتي القوة .. الذي يرى بان نقل المتفكة العربية حقلاً للتجارب .. وذلك من خلال اخضاع المنطقة العربية عن طريق القوة .. وإعادة انتاج تشكيلها بما يخدم تحقيق الأهداف المحلية .. في إطار الصالح الإستراتيجية للاستعمار بشقيه القديم والجديد .. وما أشبهه التيلة بالبراعة!

● لو تعمنا في التطرف الديني السائد في الدول العربية والإسلامية سوف نجد أنه ناجم عن جهل في المفاهيم أو انحراف السلوك القومي ولحصره واستئصاله يتم من خلال تصحيح هذه المفاهيم وهو مايسهله قيادتنا السياسية في إطار محاربة الإرهاب، وما يستحسن القيام به في إطار الدول العربية والإسلامية كما يستحسن منع نمو جذوره من خلال تبني كل دولة خطة تكفل تغطية الأفراد بجرعات دينية مكثفة وليس العكس حتى لايتلقون جرعات مفعمة بداء التطرف وحتى يتحشرون من خناجر الغزو الفكري.

أي بمعنى آخر أن استئصال وعلاج التطرف من الممكن تحقيقه في بلداننا العربية.. إلا أن التطرف المتفشي في أوساط أفراد المجتمع اليهودي استحالته استئصاله لأن الدولة والمؤسسات الدينية هي من تنمي هذا التطرف وأوجدت منهاج ديني لتعليماته تؤكد بان اليهود هم شعب الله المختار!، وهذا من وجهة نظرهم ليس طرفاً وإنما حقيقة.

ولقد تمكنت الصهيونية العالمية من فرض هذه الحقيقة على المجتمع الدولي وتحت مظلة التعامل المدنية المسماة بأسطورة (أرض الميعاد) تمكنت الصهيونية من جمع الأموال وجر اليهود إلى فلسطين، وبطرق ووسائل شتى تمكنت من السيطرة على القرار السياسي في معظم الدول الغربية وصل هذا التأثير إلى درجة الإبتران والاجبار على تقديم كافة الدعم المادي والسياسي لغرس

الارهاب.. والمعايير المزروجة!!

عبدالله العقبلي

● مما لاشك فيه بان أحداث ال ١١ من سبتمبر .. كانت عملا ارهابيا .. وكان محل ادانة جميع قوى الخير والسلام في العالم وبلادنا التي حابت .. وعانت كثيرا وما تزال تعاني من الارهاب بكل اشكاله وصوره اول من يبادر وادان تلك الأعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية ..

وكان القائد الوطني والقومي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية هو اول من دعا إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الارهاب من خلال الوفاق على اسبابه والتوافق على المعالجات والسيبل بهدف اجتنائه واستئصاله من جذوره .. بل واعتبار المؤتمر الدولي هو الذي يمتلك الحق في تحديد مفهوم الارهاب وذلك من خلال تشخيص ظاهرة الارهاب ودراستها وبحثها بحثاً علمياً يؤخذ بهن الاعتبار الجوانب الاخلاقية والقانونية المستمدة من التشريعات والقوانين الإنسانية ولكن ظاهراً الارهاب .. من الظواهر المعقدة وخطيرة والتي تشكل تهديداً حقيقياً للامن والاستقرار الدولي وهذا يعني بان الشرعية الدولية يجب ان تتحمل مسؤوليتها بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي موسع لمناقشة هذه الظاهرة وتحديد مفهومها وأسبابها وكيفية تكوينها كون الارهاب بات يشكل الخطر الداهم والحقيقي على السلام العالمي لكن الواقع الذي تعيشه الشرعية الدولية خاصة بعد أحداث ال ١١ من سبتمبر وفي ظل الخريطة السياسية الدولية الجديدة التي تشكلت عقب نهاية الحرب الباردة وتفتك الاتحاد السوفيتي والتاملي تقدر الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم .. في إطار المصطلح السياسي بنظام القطب الواحد .. قد اختزل في الدور الأمريكي من خلال الانفراج التي تقوم به الإدارة الأمريكية ولعل الحرب على العراق خير مثال لتجاوزها قرارات الشرعية مما يؤكد هذا الاختزال .. ولغله من الأهمية بمكان القول ان الوضع العالمي في ظل هيمنة القطب الواحد .. وضع غير مستقر .. وقابل للاشتعال .. خصوصا في المنطقة العربية التي تشهد تصعيذا

